مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات في بغداد يخرج ب(11) توصية



نخيل نيوز | متابعة

أكد المشاركون في مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات الذي انعقد في 22 تموز 2024، في العاصمة بغداد، بمشاركة المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية والجمهورية العربي السورية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية، وضيوف الشرف كل من الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (□□□□□) على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية المشتركة لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي لمواجهة تحدي انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها، لحماية المجتمعات من خطر هذ الآفة، إدراكاً منهم لحتمية تكامل العمل الأمني والاستخباري بين دولنا، الذي يأتي استجابة لظروف المرحلة والتحديات والمشاكل المتشابهة التي نواجهها، علاوة على تماثل الكثير من القوانين والأنظمة والتقاليد والمعتقدات التي ترفض وتدين هذه الافة، وتشجع اقامة المؤسسات وإنشاء الاجهزة التي تحد من انتشار هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وانطلاقا من الروابط الإنسانية والتاريخية والثقافية والروح الاخوية القائمة بين دولنا وشعوبها، واستكمالا لجهود البحث عن صيغة مثلى تعزز التعاون والتنسيق المشترك، وإيماناً منا جميعاً بأن أهمية هذا التعاون تأتي استجابة لرغبات وطموحات شعوبنا من أجل مستقبل أفضل وأجمل، واستكمالاً لنتائج ومخرجات مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات المنعقد في العام الماضي، فقد أوصى المشاركون في المؤتمر بالآتي:

1.تعزيز آليات العمل المشترك واعتماد مبدأ التكامل في العمل الأمني من أجل قطع طرق تهريب المخدرات ومنع زراعتها وتصنيعها بمختلف أشكالها ومتابعة العصابات التي تنشط في هذا المجال وتفكيكها والقضاء عليها.
2.تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمجرمين والمطلوبين بقضايا الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لدى الدول المشاركة وحمايتها من الاختراق للاستفادة منها في عمليات التعقب والضبط لهذا النوع من الجرائم.
3.اعتماد الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واجراء عمليات التحقيق المالي الموازي والاستفادة من التكنولوجيا في عمليات الكشف والتعقب والرصد وضبط المبرزات الجرمية بما يضمن سوق المجرمين إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

4.تكثيف جهود الرقابة والرصد والتتبع للمواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تنشط في مجال الترويج والمتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية للحد من نشاطها ومنعها من كسب ضعاف النفوس للمساهمة في عملياتها الاجرامية.

5.تفعيل وتنشيط آليات الوقاية ومنع الانجراف نحو التعاطي أو الإدمان من خلال تكثيف جهود التوعية بمخاطر هذه الآفة والاضرار التي تسببها على الفرد والمجتمع.

6.معالجة الثغرات القانونية في التشريعات الوطنية للدول المشاركة (إن وجدت)، وتشديد العقوبات الخاصة بالمخدرات المصنعة، لتفويت الفرصة على عصابات تجارة هذه المواد من استغلال هذه الثغرات للتخلص من المساءلة القانونية والعقاب عن افعالهم الدنيئة التي تدمر الشعوب والاوطان.

7.دراسة إمكانية التوسع في إنشاء مراكز تأهيل مدمني ومتعاطي المخدرات التي تساهم في تخليص الشباب من الإدمان وتبادل الخبرات والتجارب في التعامل مع.

الثغرات التي تحصل في إدارة هذه المراكز لغرض النهوض بكفاءة الأداء فيها وتحقيق الاهداف التي وجدت هذه المراكز من اجلها.

8.يقدر المشاركون مبادرة الجمهورية التركية بمقترح إنشاء نظام انذار مبكر عن آخر المستجدات في ملف المخدرات واستعدادها لتقديم التدريب التخصصي في مجال مكافحة المخدرات لكافة الدول المشاركة.

9.الاستفادة من الدروس المستنبطة من تجارب الدول المتقدمة والتي واجهت خطر هذه الآفة واقتباس الأفكار وطرق التعامل والاليات المتبعة بما يساعد على استحداث آليات وأساليب ومنهج خاص لمواجهة خطر المخدرات وبما يتوافق مع واقع هذه الآفة ومدى تأثيرها على مجتمعاتنا.

10.التأكيد على استمرار العمل لتنفيذ مقررات الاجتماع الوزاري الرباعي لأصحاب المعالي وزراء داخلية (جمهورية، العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية) المنعقد في شهر شباط 2024 من قبل الدول المذكورة آنفاً.

11.التأكيد على استمرار العمل لتنفيذ توصيات مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات المنعقد في شهر أيار 2023.